الي وجوده كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي
لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس
زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار هذه الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو
كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به
نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذ لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على
تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب

المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي
التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفاعلة لتعذرهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما
في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا
يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم

Copyright © King Saud University